مسقط وطهران تؤكدان أهمية العودة إلى طاولة الحوار وتقريب وجهات النظر

○ سلطان عمان لدى استقباله لاريجاني في مسقط. (أ ف ب)

طهران/دبي - (أ ب): أكدت سلطنة عمان وإيران، أمس، أهمية العودة إلى طاولة الحوار والتفاوض وتقريب وجهات النظر وحل الخلافات بطرق سلمية، لإحلال السلام والأمن في المنطقة والعالم.

جاء ذلك خلال استقبال سلطان عمان هيثم بن طارق صباح أمس علي لاريجاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، وفق وكالة الأنباء العمانية.

وجرى خلال المقابلة بحث آخر المستجدات المتصلة بالمفاوضات الإيرانية الأمريكية، وسبل التوصل الى اتفاق متوازن وعادل بين الجانبين.

والتقى لاريجاني كذلك وزير الخارجية بدر البوسعيدي الذي تولى الوساطة في المفاوضات غير المباشرة مع الأمريكيين، وفق صور نُشرت على حساب المسؤول الإيراني على تلغرام.

ووصل لاريجاني إلى مسقط في وقت سابق أمس.

وأفادت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء بأن من المقرر أن يناقش لاريجاني خلال الزيارة أحدث التطورات الإقليمية والدولية وسبل تعزيز التعاون الثنائي.

يشار إلى أن سلطنة عمان تتوسط حاليا في المحادثات بين إيران والولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي الإيراني، في مسعى لوقف ضربة أمريكية محتملة، بحسب وكالة «أسوشيتد برس» للأنباء.

ومن المرجح أن يحمل لاريجاني، الرئيس السابق للبرلمان الإيراني، رد بلاده على الجولة الأولى من المحادثات غير المباشرة مع الأمريكيين في مسقط الأسبوع الماضي.

وكانت إيران والولايات المتحدة أجرتا جولة جديدة من المحادثات النووية الأسبوع الماضي في عمان.

وأشار وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، في كلمة ألقاها الأحد أمام دبلوماسيين خلال قمة في طهران، إلى أن إيران ستتمسك بموقفها القاضي بضرورة السماح لها بتخصيب اليورانيوم، وهي نقطة خلاف رئيسية مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي قصف مواقع نووية إيرانية في يونيو خلال الحرب التي استمرت 12 يوما بين إيران وإسرائيل. وعطلت تلك الحرب الجولات السابقة من المفاوضات النووية بين واشنطن وطهران.

نتنياهو يلتقي ترامب وصواريخ إيران على رأس جدول الأعمال

القدس المحتلة - الوكالات: قبل يوم من لقائه دونالد ترامب في واشنطن، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمس: إن مباحثاته مع الرئيس الأمريكي ستتركز حول المفاوضات مع إيران، وذلك في إطار سعيه إلى حمل واشنطن على تبنّي موقف أكثر تشددا تجاه برنامج طهران للصواريخ الباليستية.

ويأتي اللقاء بعد أيام من مفاوضات جرت بين إيران والولايات المتحدة في سلطنة عمان، وأعلن ترامب بعدها جولة ثانية ستعقبها.

ويتزامن اللقاء أيضا مع تصاعد ردود الفعل الدولية إزاء الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تعميق السيطرة على الضفة الغربية المحتلة، ولا سيما عبر السماح للإسرائيليين بشراء أراض في الضفة الغربية وإضعاف السلطة الفلسطينية.

إلا أنه من غير الواضح ما إذا كانت هذه المسالة ستُطرح خلال المحادثات، رغم معارضة ترامب سابقا لأي ضمّ للضفة الغربية.

وقال نتنياهو قبل توجهه إلى الولايات المتحدة: «سنناقش خلال هذه الزيارة مجموعة من القضايا: غزة، والمنطقة، ولكن بالطبع أولا وقبل كل شيء المفاوضات مع إيران» مضيفا: «سأعرض على الرئيس وجهات نظرنا بشأن المبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها هذه المفاوضات».

وكان مكتب نتنياهو أكد في نهاية الأسبوع الماضي أن رئيس الوزراء سيركز خلال محادثاته مع ترامب على مخاوف إسرائيل من ترسانة الصواريخ الإيرانية، وليس البرنامج النووي فحسب.

وترفض إيران إلى الآن توسيع نطاق محادثاتها مع الولايات المتحدة لتشمل ملفات غير السلاح النووي.

وقبل الزيارة، حذّر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي أمس من «ضغوط وتأثيرات مدمّرة» على الجهود الدبلوماسية.

ويقول محللون: إن نتنياهو يتوجس كثيرا من أي اتفاق مع الإيرانيين. وبحسب الأستاذ المشارك في السياسة الخارجية والأمن العالمي في الجامعة الأمريكية في واشنطن غاي زيف، فإن نتنياهو «يخشى ألا يكون الرئيس ترامب متحمسا بالقدر الذي يتمناه لشن هجوم عسكري على الإيرانيين». وأضاف لوكالة فرانس برس: «يريد أولا إقناع الرئيس ترامب بوجوب إدراج الصواريخ البالستية الإيرانية، التي يعتبرها تهديدًا كبيرًا لإسرائيل، ضمن أي اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني».

○ الخارجية الإيرانية حذرت من الضغوط الإسرائيلية المدمرة على المفاوضات. (أ ف ب)

الأمم المتحدة تدعو إلى خفض التصعيد في إقليم تيغراي الإثيوبي «قبل فوات الأوان»

جنيف - (أ ف ب): دعا المفوّض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك أمس الثلاثاء، الأطراف المتنازعة في إقليم تيغراي في شمال إثيوبيا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لـ«خفض التصعيد». وقال تورك في بيان: «يجب على جميع الأطراف بذل جهود متضافرة ومتواصلة، بمساعدة المجتمع الدولي، لتهدئة التوترات قبل فوات الأوان».

واندلع قتال في يناير بين الجيش الاتحادي الإثيوبي وقوات تيغراي، ما أثار مخاوف من تجدد الصراع في هذا الإقليم، بعد حرب دموية شهدها في عام 2022. وكانت قد وقعت اشتباكات بين الجيش الاتحادي وقوات تيغراي في نوفمبر 2025 في منطقة عفار المجاورة. وتزيد هذه التوترات من خطر استئناف النزاع، بعد الحرب بين الجيش وقوات حزب «جبهة تحرير شعب تيغراي» الذي حكم إثيوبيا حوالي ثلاثة عقود، حتى وصول رئيس الوزراء الحالي أبيي أحمد في عام 2018.

وقال تورك إنّ «الوضع لا يزال غير مستقر للغاية ونخشى أن يتدهور أكثر، ما يزيد من سوء الوضع الهش لحقوق الإنسان والوضع الإنساني في المنطقة». وأضاف «يتعيّن على المعسكرين التراجع عن حافة الهاوية والسعي لحل خلافاتهما من خلال الوسائل السياسية»، داعيا إلى إخضاع الاتهامات بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان «لتحقيقات سريعة ومستقلة، بغض النظر عن هوية مرتكبيها».

وأشار المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى اشتداد المعارك بين الجيش الاتحادي وقوات تيغراي في 26 يناير، قبل انسحاب قوات تيغراي من منطقة تسيليمتي في الأول من فبراير. ووفق الأمم المتحدة، فقد استخدم الجانبان طائرات مسيّرة ومدفعية وغيرها من الأسلحة الثقيلة.

وأشار تورك إلى أنّ «المدنيين يجدون أنفسهم مجددا عالقين في تبادل لإطلاق النار نتيجة تصاعد التوترات، حيث أفادت التقارير بأن قوات تيغراي والجيش الاتحادي يقومان بعمليات اعتقال بتهمة الانتماء المفترض إلى المعسكر المعارض»، مضيفا «يجب أن يتوقف هذا الأمر».

منظمة الشفافية الدولية تنبه إلى «تراجع مقلق في أداء الأنظمة الديمقراطية»

برلين - (أ ف ب): نبّهت منظمة الشفافية الدولية المعنية بمكافحة الفساد، أمس الثلاثاء، إلى تفاقم هذه الظاهرة في مختلف أنحاء العالم حتى في الأنظمة الديمقراطية، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة سجّلت «أدنى درجة لها» حتى الآن. وفي تقريرها السنوي الحادي والثلاثين الذي يتناول مؤشر مدركات الفساد لعام 2025، خلصت هذه المنظمة التي تتخذ من برلين مقرا إلى أن المتوسط العالمي لدرجات الدول بلغ «أدنى مستوى له خلال أكثر من عقد». وتابع التقرير أن «وتيرة الفساد تشهد تفاقما على مستوى العالم، حتى في الديمقراطيات الراسخة التي باتت تعاني من تصاعد في وتيرة الفساد».

وأظهرت بيانات التقرير «أن الأنظمة الديمقراطية، التي عادةً ما تكون أكثر قوة في مكافحة الفساد مقارنة بالأنظمة الاستبدادية أو الأنظمة الديموقراطية الضعيفة، تشهد تراجعا مقلقا في أدائها». ولاحظت منظمة الشفافية الدولية أن «الإجراءات التي تستهدف الأصوات المستقلة وتقوّض استقلال القضاء» في الولايات المتحدة «تثير مخاوف خطيرة». وصعّد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منذ عودته إلى السلطة في يناير 2025 ضغوطه على مروحة واسعة من المؤسسات تمتد من الجامعات إلى الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأمريكي). ويخضع رئيس الاحتياطي الفدرالي جيروم باول في الوقت الراهن لتحقيق من وزارة العدل بعدما قاوم ضغوط ترامب لخفض أسعار الفائدة.

ورأت المنظمة أن «التجميد الموقت لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة وإضعاف إنفاذه يبعثان بإشارة تدل على التسامح مع الممارسات التجارية الفاسدة». واعتبرت أيضا أن الخفض الجذري للمساعدات الأمريكية «للمجتمع المدني في الخارج» أدّى «إلى إضعاف الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الفساد». ويُصنف مؤشر مدركات الفساد 182 بلدا وإقليما بحسب مستويات الفساد المدرَكة في القطاع العام، وذلك على مقياس يتراوح من صفر (شديد الفساد) إلى 100 (شديد النزاهة)، استنادا إلى آراء خبراء ورجال أعمال.

وتراجعت درجة الولايات المتحدة من 65 نقطة إلى 64، بعدما كانت 76 عام 2015، واستنتج التقرير أن «مناخها السياسي تدهور منذ أكثر من عقد». وأضاف التقرير أن «المتوسط العالمي للدرجات بلغ 42 من 100، وهو أدنى مستوى له خلال أكثر من عقد». وأبرزَ التقرير أن «الغالبية العظمى من البلدان تفشل في السيطرة على الفساد»، إذ «حصل أكثر من ثلثي البلدان (122 من أصل 180) على درجة أقل من 50». وبين الأنظمة الديموقراطية، سجّلت المنظمة أيضا تراجعا في المملكة المتحدة وفرنسا.

ومع أن البلدين لا يزالان يحتلّان مرتبتين متقدمتين، أشار التقرير إلى أن «مخاطر الفساد تزايدت» فيهما بسبب إضعاف الرقابات المستقلة وغياب تشريعات وعقوبات فاعلة. وحصلت بلغاريا والمجر على الدرجتين الأدنى (40 نقطة) بين دول الاتحاد الأوروبي. ولاحظ التقرير أن حكومة رئيس الوزراء القومي فيكتور أوربان الذي يتولى السلطة منذ 2010 ويواجه معركة انتخابية شرسة في أبريل المقبل «أضعفت على نحو منهجي سيادة القانون والحيّز المدني والنزاهة الانتخابية طوال أكثر من 10 سنوات».

وأضاف أن ذلك «أتاح له اختلاس مليارات اليورو بلا عقاب، من بينها أموال الاتحاد الأوروبي، وتوزيعها على المقربين منه عبر صفقات عمومية مشبوهة». وانتقدت المنظمة بقاء الاتحاد الأوروبي «مكتوف اليدين» إزاء تفكيك الضمانات الديمقراطية في بعض الدول الأعضاء، بدلا من أن يستخدم «الأدوات القوية التي يمتلكها في مجال سيادة القانون».

ماكرون: على أوروبا التأهب لصدامات جديدة مع أمريكا

○ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. (أرشيفية - أ ف ب)

باريس - (رويترز): قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أمس إن أوروبا يجب أن تستعد لمزيد من الصدامات مع الولايات المتحدة وأن تتعامل مع مسألة جرينلاند على أنها جرس إنذار لدفع الإصلاحات الاقتصادية المتأخرة وتعزيز القوة العالمية للتكتل.

وذكر ماكرون خلال مقابلات نُشرت في عدة صحف أوروبية، أن أوروبا يجب ألا تخطئ في تفسير تهدئة التوتر مع واشنطن على أنها تحول دائم، وذلك على الرغم من الانتهاء الظاهر للخلافات حول جرينلاند والتجارة والتكنولوجيا.

وحث ماكرون قادة الاتحاد الأوروبي على استغلال قمة تعقد في بلجيكا هذا الأسبوع لضخ طاقة جديدة في الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز تنافسية الاتحاد الأوروبي وتقوية قدرته على مواجهة الصين والولايات المتحدة على الساحة العالمية.

وقال ماكرون لعدة صحف، منها لوموند وفاينانشال تايمز، «عندما يكون هناك عمل عدواني واضح، أعتقد أن ما يجب أن نفعله ليس الخضوع أو محاولة التوصل إلى تسوية. أعتقد أننا جربنا هذه الاستراتيجية على مدى أشهر. وهي ليست ناجحة».

وأضاف ماكرون أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «معادية لأوروبا بشكل صريح» وتسعى إلى «تفكيك» الاتحاد الأوروبي.

وتابع «من المؤكد أن الولايات المتحدة ستهاجمنا في الأشهر المقبلة بشأن تنظيم القطاع الرقمي»، محذرا من احتمال أن يفرض ترامب رسوما جمركية على الواردات إذا استخدم الاتحاد الأوروبي قانون الخدمات الرقمية للتحكم في شركات التكنولوجيا.

وقال ماكرون إن أوروبا بحاجة إلى أن تكون أكثر مرونة في مواجهة التحدي المزدوج من الولايات المتحدة والصين.

وتابع «نواجه تسونامي صيني على الجبهة التجارية، ونواجه عدم استقرار لحظة بلحظة على الجانب الأمريكي. هاتان الأزمتان تشكلان صدمة عميقة... للأوروبيين».

وجدد ماكرون، الذي تنتهي ولايته الثانية في ربيع 2027، دعوته للاتحاد الأوروبي للبدء في استحداث وسيلة للاقتراض المشترك لمساعدة التكتل المؤلف من 27 دولة على الاستثمار على نطاق واسع وتحدي هيمنة الدولار الأمريكي.

واستخدم الاتحاد الأوروبي الديون المشتركة في عام 2020 لإعادة تنشيط الاقتصاد الأوروبي بعد جائحة كوفيد19-، لكن محاولات فرنسا لجعل هذه الأدوات دائمة واجهت مقاومة شديدة من ألمانيا ودول أعضاء أخرى في الشمال.

وستشمل قمة قادة الاتحاد الأوروبي في بروكسل غدا الخميس مناقشات حول الخطط التي تقودها فرنسا لوضع استراتيجية «صنع في أوروبا» تحدد المتطلبات الدنيا للمحتوى الأوروبي في السلع المصنعة محليا. وقد أدى هذا النهج إلى انقسام دول الاتحاد الأوروبي وإثارة قلق شركات صناعة السيارات.

المفاوضات الأمريكية-الإيرانية في مسقط تقوّض خيارات إسرائيل العسكرية

أفادت مصادر دبلوماسية وإعلامية بأن الجولة الأخيرة من المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران في مسقط اتسمت بأجواء «جادة وإيجابية»، وهو ما أثار قلقاً في إسرائيل التي كانت تراهن على دفع واشنطن نحو خيار عسكري مباشر ضد طهران. وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن نتائج الجولة اقتصرت على الملف النووي وأظهرت مرونة أمريكية تجاه شروط إيران، ما اعتبرته تل أبيب تجاوزاً لـ«خطوطها الحمراء».

وأشارت التقارير وفق العرب اللندنية إلى أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قدّم موعد زيارته لواشنطن للضغط على الإدارة الأمريكية، مطالباً بإلغاء كامل للبرنامج النووي ومنع التخصيب وتقييد الصواريخ. في المقابل، أكدت واشنطن تمسكها بالمسار الدبلوماسي مع إبقاء الخيار العسكري ورقة ردع. ويرى مراقبون أن هذه الديناميكية تقلّص هامش المناورة الإسرائيلي وتجعل أي تحرك عسكري منفرد أكثر تعقيداً سياسياً وأمنياً.

عفو أو تخفيف أحكام عن 2000 مدان في إيران لا يشمل المشاركين في الاحتجاجات

طهران - (أ ف ب): منَح المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي أمس الثلاثاء عفوا أو تخفيفا للأحكام عن أكثر من 2000 من المدانين قضائيا، وفقا للسلطة القضائية التي أوضحتْ أن القائمة لا تشمل أيا من المشاركين في الاحتجاجات الأخيرة. ويأتي هذا القرار قبيل ذكرى الثورة الإسلامية التي درجَ المرشد الأعلى على أن يوقّع فيها وفي مناسبات أخرى مهمة في إيران قرارات عفو مماثلة. وأفاد موقع «ميزان أونلاين» التابع للسلطة القضائية بأن «قائد الثورة الإسلامية وافق على طلب رئيس السلطة القضائية غلام حسين محسني إيجئي بمنح العفو أو تخفيف الأحكام أو تحويل العفو عن 2108 مدانين».

ونقل الموقع عن نائب رئيس السلطة القضائية علي مظفري أن القائمة لا تشمل «المتهمين والمدانين في أعمال الشغب الأخيرة». واندلعت في إيران في أواخر ديسمبر الفائت احتجاجات على غلاء المعيشة، ما لبثت أن تحوّلت تظاهرات مناهضة للحكومة على مستوى الجمهورية الإسلامية كلها، بلغت ذروتها يومي 8 و9 يناير. وأقرّت طهران بمقتل أكثر من ثلاثة آلاف شخص خلال الاضطرابات، بينهم أفراد من قوات الأمن ومارة غير مشاركين في التظاهرات، وعزت العنف إلى «أعمال إرهابية». واعتبرت السلطات الإيرانية أن الاحتجاجات بدأت سلمية قبل أن تتحول إلى «أعمال شغب بتحريض خارجي» تضمنت عمليات قتل وتخريب. إلاّ أن منظمات دولية قدّرت عدد القتلى بأكثر من ذلك بكثير.